مجلة كلية

الدعوة الإسلامية

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة

العدد الخامس

1988م.

- المعارف اللازمة للداعية
- المحاولات الإستعمارية لتقويض الإسلام في الجزائر
- منهج الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور في إصلاح التعليم الإسلامي
- الفكر التربوي بين الأصالة والتغريب
- جامعة الزهراء جامعة علمية يخسرها العالم الإسلامي

العلاقة بين جملتي الصلة والصفة

الدكتور
سعدون السويح

من أبرز مظاهر علم اللغة الحديث اهتمامه بالبحث عن الروابط أو العلاقات بين البنى (التراكيب) النحوية التي قد تبدو في ظاهرها مستقلة قائمة بنفسها دون أن تربطها وشائج بنيوية بغيرها من التراكيب، ولكنها في حقيقتها وثيقة الصلة بغيرها من أبنية اللغة، بيد أن هذه الصلات لا تتضح إلا في ضوء البحث اللغوي الدقيق الذي يعيد هذه التراكيب إلى أصل مشترك أو «بنية عميقة» واحدة حسب مصطلح اللغوي الأميركي الشهير ناحوم

تشومسكي (*) NOAM CHOMSKY الذي يذهب إلى أن اللغات البشرية لا يمكن وصفها وشرح طبيعتها إلا بافتراض وجود مستويين للتحليل اللغوي، أولها مستوىً سطحي أو ظاهري، ويسمية تشومسكي «بالبنية السطحية»SURFACE STRUCTURE ،وثانيهما مستوىً عميق مجرد ويعرف «بالبنية العميقة»DEEP STRUCTURE، ويرتبط هذان المستويان بسلسلة من القواعد التي يطلق عليها تشومسكي، ومن نسج منواله، بالقواعد التحويلية TRANSFORMATIONAL RULES، ومن هنا جاءت تسمية مدرسة تشومسكي في علم اللغة الحديث بالمدرسة التوليدية التحويلية TRANSFORMATIONAL GENERATIVE SCHOOL.

وهذه الثنائية التحليلية التي يذهب إليها تشومسكي واتباعه من اللغويين المعاصرين ليست في حقيقة الأمر غريبة على تراثنا النحوي وفكرنا اللغوي، وإن اختلفت المصطلحات وتباينت طرائق البحث، فلقد أدرك نحاتنا منذ سيبوية مدى ما ينطوي عليه البحث اللغوي من تجريد، فلم يجددا غضاضه في القول بالحذف والتقدير والتأويل، فجاز عندهم مثلا أن يكون الفاعل «ظاهراً» أو «مستتراً»، وقدروا للفاعل المستتر ضميراً لا يظهر في الكلام، كما تحدثوا عن العوامل المحذوفة، وعن التقديم والتأخير، وأدركوا أن بعض التراكيب أصلية، وما جاء خلافاً لها فهو فرع عنها.

وقد سار النحاة القدامى على نفس هذه الطريقة عند دراستهم للظواهر الصوتية والصرفية للغة فقالوا بالإعلال والإبدال وما ينطويان عليه من تغييرات تعتري بنية الكلمة. وإن بحوثهم في هذا المضمار تنطوي على درجة عالية من التجريد والدقة الرياضية.

إن المنهج التحليلي التجريدي الذي اتبعه نحاتنا القدامى ليبين جليا شعورهم بأن الظواهر اللغوية لا يمكن فهمها إذا قصر دارس اللغة تحليله على «البنى السطحية» فقط، أي على ظاهر الكلام وحده، فلا بد إذا من القول بوجود

(*) يعّد ناحوم تشومسكي واحداً من أبرز علماء اللغة الذين ذاع صيتهم في النصف الثاني من هذا القرن، وقد أحدثت كتبه وبحوثه المتعددة ثورة في علم اللغة وفلسفة اللغة وعلم النفس، وهو إلى جانب هذا، كاتب سياسي مرموق اشتهر بدفاعه عن العرب والقضية الفلسطينية.

عناصر مستترة أو محذوفة أو مقدرة لا تظهر على سطح اللغة، وإنما يفترض وجودها في «البنى العميقة»، وإن مثل هذه الإفتراضات مبررة بمالها من قيمة تفسيرية .

في ضوء المقدمة السابقة أود أن أطرح طائفة من الملاحظات حول جملتين بحثهما نحاتنا القدامى بحثاً مستفيضاً، غير أنهم رأوا فيهما تركيبين مستقلين فلم يدمجوهما في باب واحد، وفي تصوري أن هاتين الجملتين إن هما إلا مظهر لبنية عميقة واحدة، وإن اختلافهما هو اختلاف على مستوى البنية السطحية فقط. والجملتان موضوع البحث هما «جملة الصلة» و«جملة الصفة».

يتحدث نحاتنا عن جملة الصلة في مبحث الموصلات، ويتحدثون عن جملة الصفة في مبحث التوابع تحت باب «الصفة» أو «النعت»، وجملة الصلة هي نحو قوله تعالى ﴿**إذا رأوك إن يتخذونك إلا هزوا أهذا الذي بعث الله رسولاً**﴾ (الآية 14، سورة الفرقان)، ونحو قوله جلّ من قائل ﴿**والتي أحصنت فرجها فنفخنا فيها من روحنا وجعلناها وابنها آية للعالمين**﴾ (الآية 91، سورة الأنبياء)، وهذه الجملة لا يرى لها النحاة محلاً من الإعراب، وإنما يجرون الإعراب على الإسم الموصول الذي يقع صفة لما قبله من اسم معرفة، ويشترطون وجود الضمير العائد المناسب في جملة الصلة الذي يجوز حذفه، وكل هذه الجوانب مفصلة تفصيلاً دقيقاً في كتب النحو.

أما جملة الصفة نحو قوله تعالى ﴿**وهذا كتاب أنزلناه مبارك مصدّق الذي بين يديه...**﴾ (الآية 92، سورة الأنعام)، ونحو قوله عزّ وجل ﴿**فكيف تتقون إن كفرتم يوماً يجعل الولدان شيباً**﴾(الآية 17، سورة المزّمّل)، فهي جملة لها محل من الإعراب، حيث تقع صفة للإسم النكرة الذي يسبقها، فجملة أنزلناه في الآية الكريمة هي في موضع رفعٍ حيث أنها صفة لكتاب، وجملة يجعل الولدان شيباً هي في موضع نصبٍ حيث تقع صفة للفظة(يوماً). ويشترط في هذه الجملة أيضاً وجود ضمير عائد مناسب.

وقد سار نحاتنا على القاعدة التي تقول «إن الجمل تقع بعد النكرات صفات، وتقع بعد المعارفَ أحوالاً»، فإذا قلنا مثلاً: ما أحسن الرجل يحفظ عهده، أعربنا جملة يحفظ عهده حالاً، والتقدير حافظاً عهده، وأما إذا قلنا:

أعرف رجلاً يحفظ عهده، فإنّ جملة يحفظ عهده، تكون صفة لرجل، والتقدير: أعرف رجلاً حافظاً عهده.

وماذا عن جملة الصلة في ضوء القاعدة السابقة إذا تأملنا جملة نحو «أحترم الرجل الذي يحفظ عهده»، وجدنا أن جملة الصلة يحفظ عهده واقعة بعد إسم الموصول «الذي» وهو معرفة، غير أن أحداً من النحاة لم يقل بأن هذه الجملة تقع حالاً، فقد أدركوا أنها في حقيقتها جملة وصفية وتتضح وصفيتها متى حذفنا الإسم الموصول وجئنا بصلة الألف واللام فقلنا «أحترم الرجل الحافظ عهده»، غير أن نحاتنا لم يعّبروا عن جملة الصلة بأنها جملة وصفية فهي واقعة بعد معرفة، ولم يجعلوا لها محلاً من الإعراب لأن الجمل في تصورهم لا يكون لها محل من الإعراب إلا إذا صحّ وقوع الإسم المفرد موقعها (كما في الحال والصفة)، وجملة الصلة لا يقع الإسم المفرد موقعها(*)، وقد خرجوا من إشكالية جملة الصلة بالقول إنها جملة لا محل لها من الإعراب وظيفتها إزالة إبهام الاسم الموصول الذي يجري عليه الإعراب، وهكذا قصروا الإعراب على الاسم الموصول، وصرفوا النظر عن جملة الصلة رغم إدراكهم أن الاسم الموصول لا معنى له دون جملة الصلة حتى كأنها جزآن لكلمة واحدة ولذا لم يسغ الفصل بينهما، وشذّ حذف الصلة والإبقاء على الموصول فقط، ويشير ابن يعيش [1] إلى أن حذف الصلة شاذ في الإستعمال والقياس، ويبرر ذلك بقوله «أما قلته في الاستعمال فظاهر، وأما في

(*) أعتقد أنّ الذي قاد نحاتنا إلى اتخاذ هذا الموقف من جملة الصلة هو إجراؤهم للإعراب على الإسم الموصول وحده وإهمال جملة الصلة من الناحية الإعرابية، وكما سيتضح من بقية البحث، فإن الإسم الموصول في حقيقته ـ حسب تصورنا ـ هو «أداة تعريف تختص بالجمل» فجملة الصلة تقع صفة للإسم المعرفة الذي يسبقها، والإسم الموصول علامة التعريف، وهذا التحليل مستمدٌ في أساسه من نحونا التقليدي حيث يتحدث النحاة القدامى عن «صلة الألف واللام» فعندما نقول: هذا الضارب زيداً أو أقبل الرجل المكرم أهله، إنما نقصد: الذي ضرب زيداً، والذي يكرم أهله، وهكذا يمكن أن يقع الإسم المفرد محل جملة الصلة إذا اعتبرنا الإسم الموصول غير منفصل عنها.

(1) شرح المفصّل لموفق الدين يعيش أبن على بن يعيش، الجزء الثالث ـ ص 135 ـ عالم الكتب ـ بيروت.

القياس فلأنَّ الصلة هي الصفة في المعنى وإنما جيء بالذي وصله إلى ذلك فلا يسوغ حذفها».

ويقتضي الإنصاف العلمي أن نشير إلى أنه برغم تخرج نحاتنا من القول بأن الموصول وصلته يقعان موقع الصفة من الاسم الذي يسبقها، فإن بعضهم قد أدرك الشبه الشديد بين جملتي الصلة الكافية فالرضي مثلاً في شرحه للكافية أنَّ جملتي الصلة والصفة تختصان ـ دون الجملة الواقعة خبراً ـ بأن تكون خبريّتين يتبين، أي محتملين للصدق والكذب، فأخرج بذلك الجمل الإنشائية والطلبية نحو جمل الأمر والنهي والاستفهام والتمني والتعجب، وهكذا لا يجوز أن نقول:

1 أ ـ جاء الرجل الذي من يحبه؟

1 ب ـ جاء رجلٌ من يحبه؟

2 أ ـ أعرف الرجل الذي أذهب إليه غداً.

2 ب ـ أعرف رجلاً أذهب إليه غداً.

3 أ ـ أقبل الرجل الذي لا تحسنْ إليه.

3 ب ـ أقبل رجلٌ لا تحسنْ إليه.

4 أ ـ أعرف الفتاة التي لعلّها تسافر غداً.

4 ب ـ أعرف فتاة لعلّها تسافر غداً.

إنّ الغرابة التي نحسّها في جمل الصلة والصفة السابقة لا نجدها إذا وقعت نفس هذه الجمل أخباراً للمبتدأ، فالجملة الإستفهامية مثلاً قد تقع خبراً كما في قولنا: (أخوك من طلب إليه القدوم)؟ وكذلك الجمل المتضمنة لأمرٍ أو نهي نحو:

ـ محمد سله ما شئت.

أو ـ هذا الطالبُ لا توبخْهُ،

ويمكن للقارىء أن يختبر بنفسه إمكانية وقوع الجمل التي أوردناها آعلاه

أخباراً (أنظر الجمل من 1أ إلى 4ب)(*). ويعلّل الرضي لهذا كلّه بعبارة تستحق لأهميتها أن نوردها كاملة، ويلاحظ في عبارة الرضي تأكيده على أنّ جملتي الصلة والصفة تختصان ـ دون جملة خبر المبتدأ ـ بضرورة أن تكونا خبريّتين(3).

«وإنما وجب في الجملة التي هي صفة، أو صلة، كونها خبرية، لأنّك إنّما تجيء بالصفة والصلة، لتعرف المخاطب بالموصوف والموصول المبهمين، بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول، ومن اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز، إذن، إلا أن تكون الصفة والصلة جملتين متممتين للحكم المعلوم عند المخاطب حصولُه قبل ذكر تلك الجملة؛ وهذه هي الخبرية، لأنّ غير الخبرية إما إنشائية نحو بعت ، وطلّقت، وأنت حرّ، ونحوها، وإما طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض، ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها إلا بعد ذكرهما. ولمّا لم يكن خبرُ المبتدأ معرّفاً للمبتدأ، ولا مخصصاً له، وجاز كونه إنشائيا، كما مرّ في بابه»

إنّ الرضيّ بحسّه النحوي العميق أدرك ما بين هاتين الجملتين من أوجه شبه متعددة، غير أنّه لم يذهب صراحة إلى القول بأنّ جملة الصلة هي في حقيقتها جملة وصفية.

ولكننا نجد نحوياً آخر ألا وهو ابن يعيش في شرحه لمفصّل الزمخشري

(*) يشير النحاة إلى شواهد قليلة وقعت فيها الجمل الطلبية صفات، كما في البيت المشهور:

حتى إذا جنّ الظلام واختلط جاءوا بمذقٍ هل رأيت الذئب قط؟

ويرى جمهور النحاة أن الجملة الإستفهامية: هل رأيت الذئب قط؟ ليست في الواقع صفة، فالتقدير هو: بمذقٍ مقولٍ فيه هل رأيت الذئب قط، حسب عبارة ابن عقيل 2. وقد أشار ابن مالك إلى ضرورة مثل هذا التقدير في قوله:

وامنع هنا إيقاع ذاتِ الطلَبِ وإن أتت فالقولَ اضمِرْ تُصِبِ

(2) شرح بهاء الدين عبد الله بن عقيل على ألفية بن مالك ـ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ـ الجزءالثاني، ص 198 ـ المكتبة التجارية الكبرى ـ القاهرة.

(3) شرح الرضيّ على الكافية (كافية ابن الحاجب)، تحقيق يوسف حسن عمر، الجزء الثاني، ص 299 ـ منشورات جامعة قار يونس ـ بنغازي.

يورد عبارة ناصعة الدلالة على اعتبار جملة الصلة جملة صفة في الحقيقة، بيد أنّها ـ أي جملة الصلة ـ تحتاج إلى الإسم الموصول (الذي وأخواته) لأنّها تجري صفة لمعرفة، وذلك لا يجوز حسب القاعدة التي تمسك بها نحاتنا فالقاعدة تقتضي «أن تقع الجمل بعد المعارف أحوالاً وبعد النكرات صفات» ـ كما أسلفنا. ولذا يذهب ابن يعيش إلى رأي تبنيناه في هذا البحث وهو أن دخول الذي على جملة الصلة هو للدلالة على التعريف، تماماً كما يدخل الأف واللام على الكلمة لإكسابها التعريف، فوظيفة الإسم الموصول هي وظيفة «الجسر الرابط» بين الإسم المعرفة الموصوف وبين جملة الصلة، فالإسم الموصول رغم اعتباره إسماً هو إلى الحرفية أقرب في معناه، ولا يكاد يختلف كثيراً عن أداة التعريف. ولأهمية هذا الرأي وتميزه، نورد عبارة ابن يعيش كاملة فيما يلي [4]:

«إنّ الذي وأخواته مما فيه لام إنما دخل توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل، وذلك أن الجمل نكرات، ألا ترى أنها تجري أوصافاً على النكرات نحو قولك: مررت برجلٍ أبوه زيدٌ، ونظرت إلى غلامٍ قام أخوه، وصفة النكرة نكرة، ولولا أن الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة لأن ما تعرف لا يستفاد، فلّما كانت تجري أوصافاً على النكرات أرادوا أن يكون في المعارف مثل ذلك فلم يسغ أن تقول مررت بزيدٍ أبوه كريم وأنت تريد النعت لزيدٍ لأنه قد ثبت أن الجمل نكرات والنكرة لا تكون وصفاً للمعرفة، ولم يمكن إدخال لام التعريف على الجملة لأن هذه اللام من خواص الأسماء والجملة لا تختص بالأسماء بل تكون جملة إسمية وفعلية، فجاءوا حينئذٍ بالذي متوصلين بها إلى وصف المعارف بالجمل فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صفة للذي وهو الصفة في اللفظ والعرض الجملة».

في ضوء العرض السابق يتضح لنا أنّ نحاتنا القدامى رغم إدراكهم للطبيعة الوصفية لجملة الصلة، لم يذهبوا إلى القول ـ لاعتبارات منهجية تتعلق بالإطار النظري للنحو التقليدي ـ بأنها وموصولها واقعة موقع الصفة فعلاً.

أما في الإطار النظري للنحو التوليدي التحولي الذي يقوم على ثنائية تحليلية واضحة متمثلة في وجود «بنية عميقة» و «بنية سطحية»، ويمكن إرجاع جملتي الصلة والصفة إلى بنية عميقة واحدة، والبنية العميقة ـ كما سبقت الإشارة ـ بنية مجردة تطرأ

(4) شرح المفصّل لابن يعيش، الجزء الثالث، ص 141 ـ عالم الكتب ـ بيروت.

عليها طائفة من القواعد التحويلية، قبل أن تصبح بنية سطحية تقترب من الشكل الفعلي المطوق للجملة، وبشيء من التبسيط يمكن أن نفترض أن جملتي الصلة والصفة في بنيتهما العميقة يتكونان من: إسم + جملة وصفية محتوية على ضمير عائد مناسب. ولا يتضح الفرق بين الجملتين إلاّ على مستوى البنية السطحية، فإذا كان الإسم الموصوف معرفة، تكلفت قاعدة تحويلية بإدخال الإسم الموصول المناسب (الذي، والتي. . .)، وإذا كان الإسم الموصوف نكرة، وظلّت الجملة على حالها دون دخول إسم موصول.

والقاعدة التحويلية المقترحة يمكن صياغتها على هيئة معادلة رياضية مبسّطة كما يلي:

س + إسم + جملة وصفية ← س + اسم + الذي + جملة وصفية.
[+معرفة] [+معرفة]

ويلاحظ أنّ القواعد التحويلية تصاغ على هيئة معادلات رياضية، ولا يقصد من ذلك التعقيد، وإنما دقة الوصف، ففي القاعدة السابقة التي اقترحناها، تكون قيمة الرمز «س» أيّ كلام سابق للإسم الموصوف، ولا يتأثر هذا الكلام بالقاعدة التحويلية ـ أي يبقى كما هو قبلها وبعدها ـ أما بقية القاعدة فإنها تتكفل بإدخال الإسم الموصول المناسب، في حالة ما إذا كان الاسم الموصوف معرفة، أي [+معرفة]، أما إذا كان نكرة فإن الجملة تبقى كما هي، حيث أنّه يشترط لتطبيق القاعدة أن يكون الاسم الموصوف [+ معرفة].

وفي ضوء التصور السابق، تكون البنية العميقة للجملتين: ـ

1ـ أعرف الرجل الذي أكرمه محمد.

2ـ أعرف رجلاً أكرمه محمد.

1أـ أعرف الرجل أكرمه محمد.

2أـ أعرف رجلاً أكرمه محمد.

إن البنية العميقة 1أ تحتوي على إسم معرفة (الرجل)، وبالتالي فهي تخضع للقاعدة التحويلية المقترحة آنفاً، وباعمال القاعدة نحصل على البنية السطحية المطلوبة، وذلك على النحو التالي:

القاعدة التحويلية:

س + إسم + جملة وصفية ← + س + إسم +الذي +جملة وصفية.
[+معرفة] [+معرفة]

أعرف + الرجل +أكرمه محمد ← أعرف +الرجل +الذي +أكرمه محمد.

أما البنية العميقة 2أ، فلا يطرأ عليها تغيير حيث أنّ القاعدة لا عمل لها إذ يشترط لعملها أن يكون الإسم الموصوف معرفة، أي [+ معرفة]، وهكذا ـ في هذه الحالة ـ تكون البنية السطحية مماثلة للبنية العميقة، أي: أعرف رجلاً أكرمه محمدٌ.

إن الإطار النظري للنحو التوليدي التحـولي يتيح لنا ـ كما يبدو من التحليل السابق ـ أن نكشف عن العلاقات النحوية العميقة القائمة بين البنى النحوية التي قد تبدو في ظاهرها مستقلة ودونما رابطٍ يربطها، وقد اتخذنا من جملتي الصلة والصفة مثالاً لهذه التراكيب المتباينة في الظاهر، والمتشابهة في بنيتها العميقة.

إن المحاولة المتواضعة السابقة لتقديم نموذج تحليلي حديث لظاهرة نحوية أسهب النحاة القدامى في وصفها وشرحها تهدف في حقيقتها إلى إحياء تراثنا النحوي وبعثه بعثاً جديداً، وهي تنطلق من منطلق التقدير والوفاء لتلك العبقرية اللغوية الفذّة لنحاتنا القدامى التي جعلتهم يقتربون من الآفاق التحليلية المتطورة التي نجدها عند علماء اللغة في النصف الثاني من هذا القرن، بل إنهم بحسهم العميق يتجاوزون هذه الآفاق أحياناً، غير أن اكبارنا واجلالنا لنحاتنا وتراثنا يجب ألاّ يحولا بيننا وبين الاجتهاد في القضايا اللغوية، وإضافة لبنات جديدة إلى الصرح الشاهق الذي شيدّه القدامى، إذ لا أحد يستطيع أن يزعم أنّه قد أتى في قضايا اللغة والنحو ـ وهي قضايا اجتهادية ـ بالقول الفصل الذي لا يقبل نقضاً ولا جدلاً.

مراجع أجنبية

تتمة للفائدة، أحيل القارىء الكريم على المراجع الثلاثة التالية باللغة الإنجليزية، إثنين منها لتشومسكي نفسه يعرض فيهما أصول نظريته، والثالث لِلُغوي بريطاني إسمه جون لانيز JOHN LYONS، يتناول فيه المؤلف حياة تشومسكي وفكره وأثاره:

(١) CHOMSKY, NOAM, (1957), **SYNTACTIC STRUCTURES,** The Hague: MOUTON.

(٢) CHOMSKY, NOAM, (1965), **ASPECTS OF THE THEORY OF SYNTAX,** CAMBRIDGE, MASS: MIT PRESS.

(٣) LYONS, JOHN (1977), **CHOMSKY:** LONDON, FONTANA, AND NEW YORK.